ابن بطال ومنهجه في شرح صحيح البخاري

Ibn Battal and his method of explaining Sahih Bukhari

مُحَمَّد بركات

د. مُحَمَّد إبراهيم الحلواني

بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص:

هذا البحث يهدف إلى التعرف على العلامة ابن بطال المالكي الأندلسي (٤٤٩هـ) أحد شرَّاح صحيح البخاري القدامى، والتعرف على منهجه الذي اتبعه في شرح أحاديث البخاري. وتكمن أهمية هذا البحث كونه دراسة علمية تعرفنا على الجوانب العلمية في شخصية ابن بطال، ثم التعرف على الجهد العلمي الذي ساهم فيه في خدمة السُّنة النبوية المطهرة، يبرز هذا من خلال معرفة منهجه الذي سلكه في شرحه ومعرفة الإضافات العلمية.

واتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي والوصفي التحليلي.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن ابن بطال قدم لنا جهدًا فقهيًّا حول أحاديث البخاري، فيه ذِكر لاختلافات الفقهاء من السلف من الصحابة والتابعين وحتى مذاهب الفقهاء أصحاب المدارس الفقهية، يجمع معها الأدلة لهم.

ABSTRACT

This research aims to introduce the andalusian scholars Ibn battal al maliki (449 hijr) , who is one of the ancients explainer of Al Bukhari , and also prupose to identify his approach that he followed in explaining the Hadiths of Al-bukhari .

The importance of this research lies in the fact that it is a scientific study that introduces us to scientific aspects in the character of Ibn battal . Also to know the scientific effort that contributed to service of the Sunnah .

All these things appear through the knowledge of his approach , which he followed in his explanation and knowing of scientific additions .

The research in this study followed the inductive and descriptive analytical method .

The results of the study showed that Ibn battal has provided us a jurisprudential effort on the Hadith of Al Bukhari , and he mentioned the differences of the fuqaha's of the Salaf from the Sahabaha and Tabi'een As well as he mentioned the differences of the doctrines of jurists who have schools of jurisprudence with evidences .

الكلمات المفتاحية: ابن بطال، شرح صحيح البخاري، منهج ابن بطال.

Ibn battal

explaining the Hadiths of Al-bukhari

Ibn Battal curriculum

المقدمة

الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستهديه ونسترشده، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، مَن يهده الله فلا مضل له، ومَن يضلل الله فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك، مُخرجُ أوليائه من الظلمات إلى النور، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، الذي أنزل الله عليه الوحي ليخرج الناس من الظلمات إلى النور، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعدُ: فإن "صحيح البخاري" لما اجتمعت الأمة على تلقيه بالقبول، وكان أصحَّ كتاب بعد كتاب الله، وأحاديثه تشمل أبواب الدين كلها، واتسع تداوله بين أيدي الناس عامتهم وخاصتهم، لذا أقبل العلماء عليه بجهود علمية متعددة؛ ما بين اختصاره، وشرح غريبه، أو شرح أحاديثه وبيان معانيه.

والشراح ما بين مطول ومقتضب، أو متوسط في شرحه.

ومنهم الفقهاء الذين بسطوا القول في مسائله الفقهية والاستدلالات الحكمية، ومال كل شرح إلى لون فقهي معين؛ حنفي، أو مالكي، أو شافعي أو حنبلي، كابن بطال المالكي.

ومنهم علماء محدثون، اعتنوا بالصنعة الحديثية، اشتغل أحدهم بأسانيد البخاري وخرج أحاديثه، وبسط طرقه ورجح بينها، ودلل على سبب اختيار البخاري لإسنادٍ ما، أو لفظٍ ما، وكذلك اعتنوا بذكر مناسبات الأحاديث لتراجم الأبواب، كابن رجب الحنبلي وابن حجر العسقلاني.

ومنهم من اشتغل بالشرح اللغوي مع رصد روايات البخاري وضبطها وترجيح رواية ما، كالقسطلاني في «إرشاد الساري».

وفي هذا البحث سنبسط القول في أحد الشروح القديمة لصحيح البخاري، وهو شرح ابن بطال علي بن خلف المالكي المعروف بابن اللجام (ت ٤٤٩ هـ)، وهو شرح فقهي، عرض فيه المصنف المسائل الفقهية واختلاف العلماء فيها، يبرز بذلك المعاني الفقهية

لأحاديث البخاري.

ويجدر الإشارة إلى أن هذا البحث مستل من رسالتي العلمية في مرحلة (الماجستير) والتي بعنوان «تخريج أحاديث شرح صحيح البخاري لابن بطال» لعام ٢٠١٦ بقسم الحديث، كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية.

أهمية البحث:

ولما كان معرفة منهج الشارح في شرحه للحديث هي مفتاح للتعامل مع ذلك المصدر، كان لزامًا على القارئ التعرف على منهج الشارح، والشارح ابن بطال لم يكتب مقدمة يوضح فيها المنهج المتبع في شرحه، ولا في استدلاله، هل تناول الصنعة الحديثية عند البخاري ووقف على اختياراته للأسانيد والمتون في كتابه؟ وما مدى مطابقة الترجمة للحديث الذي اختاره البخاري؟ وما وجه التناسب بين الأبواب؟ وما سر إيراده الأحاديث مقطعة، أو تكرارها، إيراده المعلقات في تراجم الأبواب أو في مقدمة الترجمة ...

أو أن ابن بطال تجنب البحث عن الصنعة الحديثية واشتغل بإبراز المعاني اللغوية والاستدلالات الفقهية، فكان شرحه فقهيًّا.

وإذا كان شرحًا فقهيًا فهل كان يقوي احتجاجات البخاري الفقهية، أم أنه لم يلتفت إلى ذلك؟

كل هذا نستطيع الوصول إليه بالبحث العلمي من خلال استقراء هذا الشرح.

مشكلة البحث:

وتكمن مشكلة البحث في كيفيية معرفة منهج ابن بطال في شرحه، وهو لم يكتب مقدمة لهذا الشرح يبين خطته ومنهجه فيه، ولم يتحدث العلماء في ذلك، وهذا يقتضي استقراء هذا الشرح للوقوف على المعرفة الدقيقة.

كما أن ترجمة ابن بطال في المصادر ليست مطولة تساعد على الوصول لبغيتنا.

أسئلة البحث:

ويجيب هذا البحث عن تساؤلات تفرض نفسها، وهي:

ما هو المنهج الذي اتبعه ابن بطال في شرحه؟

ما هي المصادر التي اعتمد عليها في شرحه؟

ما قيمة هذا الشرح من بين الشروح المتعددة لصحيح البخاري؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى أمور عديدة:

. إبراز الأهمية العلمية لشرح ابن بطال في شرحه على صحيح البخاري.

. معرفة القواعد والأسس التي اعتمدها ابن بطال في شرحه للبخاري.

. الاطلاع على واحد من مناهج الشراح المتعددة لصحيح البخاري، وهو من أقدمها.

. معرفة أحد الجهود العلمية في خدمة السنة في بلاد الأندلس.

. والمشاركة في الجهود العلمية الجديدة في خدمة السنة النبوية.

مفاهيم ومصطلحات:

المنهج: لفظ "منهج" مشتق من (نهج)، وهو الطريق الواضح(١).

والمنهج يكون ماديًّا محسوسًا: وهو الطريق الواضح البين.

ويكون معنويًّا: وهو الخطة العلمية التي يضعها الدارس في بحثه ويلتزم بها، ولها قواعد وأسس تظهر في أساليب وتطبيقات، يصل بها الباحث إلى نتائج علمية(٢).

والشرح لغة: مصدر "شَرَح"، ويقال: شرح الكلام: أوضحه وفسره.

وشرح المسألة: بسطها ووسعها وفسرها، وكشف ما خفي منها. وشرح الشيء: بسطه ووسعه(٣).

والشرح اصطلاحًا: هو نوع من أنواع التأليفات.

قال حاجي خليفة في "كشف الظنون": إن التأليف على سبع أقسام، لا يؤلف

(١) ابن منظور، «**لسان العرب**»، (نهج) ج٢، ص٣٨٣، ط٣ (بيروت، دار صادر، ١٤١٤هـ).

(٢) أحمد مختار عبد الحميد، «**معجم اللغة العربية المعاصرة**»، ج٢، ص٢٢٩١، ط١ (بيروت، عالم الكتب، ١٤٢٩هـ).

(٣) إبراهيم مصطفى وآخرين، «**المعجم الوسيط**»، ط٥، ص٤٩٦، ط١ (القاهرة، مجمع اللغة العربية ١٩٨٥م).

عالم عاقل إلا فيها، وذكر منها: "أو شيء مغلقٌ يشرحه".

ثم قال: "واعلم أن كل من وضع كتابًا إنما وضعه ليُفهم بذاته من غير شرح، وإنما احتيج إلى الشرح لأمور ثلاثة:

الأمر الأول: كمال مهارة المصنف؛ فإنه لجودة ذهنه وحسن عبارته يتكلم على معان دقيقة بكلام وجيز كافيًا في الدلالة على المطلوب، وغيره ليس في مرتبته ....".

ثم قال: "**الأمر الثالث**: احتمال اللفظ لمعان تأويلية أو لطافة المعنى عن أن يعبر عنه بلفظ يوضحه، أو للألفاظ المجازية ...".

وقال: "إن أساليب الشرح على ثلاثة أقسام"[(١)], فذكرها.

ويستفاد مما سبق أن **منهج الشراح**: هي الخطة العلمية المحددة التي وضعها الشارح والتزم بها عند شرحه الأحاديث النبوية، وهي تقوم على قواعد وأسس تظهر في أساليب يسلكها الشارح وتطبيقات يجريها في شرح الحديث.

فمثلًا: من منهج ابن بطال في شرحه الاحتجاج للأقوال الفقهية بالآثار الواردة عن الصحابة والتابعين.

ومن منهج ابن رجب في شرحه الانتصار لأقوال الإمام أحمد في الخلاف الفقهي.

. وتظهر أهمية معرفة مناهج الشراح في التعرف على مدارس الشراح المتعددة منذ أقدم شرح إلى الشروح في عصر الحاضر.

. ومنهاج الشراح تقدم للدارسين أهم القواعد والأسس التي لا بدَّ فيها في دراسة الحديث، مثل: شرح الغريب، وإبراز المعاني للتراكيب، ومعارضة الروايات بعضها ببعض، إلخ ...

الدراسات السابقة:

. مقدمة تحقيق شرح صحيح البخاري، التي كتبها المحققان: ياسر بن إبراهيم تميم وإبراهيم

(١) حاجي خليفة، «**كشف الظنون**»، ط١، ج١/٣٥ و٣، د. ط (بغداد، مكتبة المثنى، ١٩٤١م).

الصبيحي.

. ابن بطال ومعالم منهجه في شرح صحيح البخاري، د. مُحَمَّد زهير عبد الله المحمد، في جامعة اليرموك بالأردن.

منهج البحث:

ويقوم هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتتبع النماذج المتعددة من شرح ابن بطال، ثم وصف تلك النماذج وتحليلها، للوصول إلى ملامح المنهج الذي سلكه ابن بطال في شرحه، والحصول على النتائج العلمية الدقيقة.

حدود البحث:

هذه الدراسة ستكون مقتصرة على استنباط ملامح منهج ابن بطال في شرح صحيح البخاري فحسب.

أدوات البحث:

سيقوم الباحث على جمع أمثلة من شرح صحيح البخاري بغية الوقوف على منهج ابن بطال في شرحه وتوضيح معالمه.

هيكل البحث:

وسوف أتناول الكلام في هذه الدراسة في مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بابن بطال.

المبحث الثاني: التعريف بكتابه شرح صحيح البخاري.

وأتناوله من عدة نقاط:

. اسم هذا الشرح.

. ابن بطال ومنهجه في شرحه.

. مصادره في كتابه.

. مميزات هذا الشرح.

. المآخذ عليه.

الفصل الأول

التعريف بالشارح ابن بطال

١- اسمه ونسبه:

هو العلامة الفقيه المحدث علي بن خلف بن بطال البكري، القرطبي، ثم البلنسي، أبو الحسن الأندلسي، ويعرف بـ: ابن اللّجّام[١].

و"بطال" نسبة إلى بني بطال في الأندلس، وهم يمانيون في الأصل، ذكر ذلك الزركلي في "الأعلام" ج٤، ص٢٨٥.

وأما النسبة إلى قرطبة وبلنسية، قال القاضي عياض في "ترتيب المدارك" ٨/١٦٠: أصله بقرطبة، وأخرجته الفتنة فخرج إلى بلنسية.

٢- شيوخه:

أخذ ابن بطال فيما ذكرت مصادر ترجمته عن شيوخ، هم: أبو عمر الطلمنكي، وأبو عمر بن عفيف، وأبو المطرف القنازعي، ويونس بن مغيث، وأبو الوليد؛ يونس بن عبد الله القاضي، وأبو مُحَمَّد بن بنوش، وأبو القاسم الوهراني، وأبو عبد الوارث، وأبو بكر الرازي.

٣- تلامذته:

لم تذكر لنا المصادر سوى عدد قليل من تلامذته، وهم: أبو داود المقرئ، وعبد الرحمن بن بشر، وابن عبد البر.

هذا وقد كانت لابن بطال آثار علمية تركها لنا، سوى تلامذته، وهي تصانيفه، والوظائف الدينية التي تولاها.

---

(١) ينظر في ترجمته على قلتها وصغر حجمها المصادر التالية: ابن بشكوال، «**الصلة في تاريخ أئمة الأندلس**»، ج١، ص٣٩٤، ط٢، (القاهرة مكتبة الخانجي، ١٩٥٥)، والقاضي عياض، «**ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**»، ج٨ ١٦٠، ط١ (المحمدية المغرب، مطبعة فضالة، ١٩٨٣)، والذهبي، «**تاريخ الإسلام**» ج٩/٧٤١، ت بشار عواد، ط١ (بيروت، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣)، والزركلي، «**الأعلام**» ٤/٨١، ط١٥ (بيروت، دار العلم للملايين، بيروت ٢٠١٠).

فأما تلامذته فقد سلف ذكرها، ويكفيه بهم: ابن عبد البر الحافظ الشهير بآثاره العلمية.

٤- **تصانيفه**، هي:

- شرح صحيح البخاري.
- الاعتصام في الحديث.
- كتاب في الزهد والرقائق[١].

ولم يتكلم العلماء عن تصانيفه سوى ما وصل إلينا عن شرح صحيح البخاري، وسيأتي الكلام عليه في المبحث الثاني.

٥- **الوظائف الدينية التي تولاها**:

ذكر ابن بشكوال في "الصلة": أنه استُقضي بحصن "لورْقَة"[٢].

ويفهم منه أنه تولى القضاء في مدينة لورقة، وهو الفقيه المالكي، قال الذهبي: كان من كبار فقهاء المالكية.

ويفهم من مصادر ترجمته أنه تولى التدريس أيضًا، ودليل ذلك تلامذته، وما ذكر ابن بشكوال: شرح الصحيح في عدة أسفار، رواه عنه الناس.

٦- **مذهبه العقدي والفقهي**:

أما مذهبه العقدي فقد قال الحافظ الذهبي في "تاريخ الإسلام": وكان ينتحل الكلام على طريقة الأشعري[٣].

وأما مذهبه الفقهي، فهو المذهب المالكي، قال الذهبي: كان من كبار فقهاء

(١) حاجي خليفة، «**كشف الظنون**»، ٨١/١ ، و٥٤١/١ ،(مكتبة المثنى، بغداد ١٩٤١). ومصادر ترجمته السالفة.

(٢) ابن بشكوال، «**الصلة في تاريخ أئمة الأندلس**»، ج١، ص٣٩٤ .

(٣) الذهبي، «**تاريخ الإسلام**» ج٧٤١/٩ .

المالكية. ذكره القاضي عياض في «ترتيب المدارك»[(١)]. وكذلك كان أهل الأندلس على مذهب مالك قاطبة.

وتصنيفه شرح الصحيح يدل على ذلك أيضًا، قال صاحب «كشف الظنون»: وغالبه فقه الإمام مالك، من غير تعرض لموضوع الكتاب غالبًا[(٢)].

وكذلك فإن القاضي عياض ذكره في كتابه الخاص بتراجم فقهاء المالكية "ترتيب المدارك".

٧- ثناء الناس عليه:

ورد الثناء عليه ممن ترجم له، كالقاضي عياض، وابن بشكوال.

قال القاضي عياض: كان نبيلًا جليلًا، متصرفًا. وقال أيضًا: ألف شرحًا لكتاب البخاري كبيرًا، يتنافس فيه، كثير الفائدة[(٣)].

وقال ابن بشكوال: كان من أهل العلم والمعرفة والفهم، مليح الحظ، حسن الضبط، عني بالحديث العناية التامة، وأتقن ما قيد فيه، شرح الصحيح في عدة أسفار، رواه عنه الناس[(٤)].

٨- المآخذ عليه:

لم تذكر المصادر انتقادًا عليه إلا ما قاله الحافظ الذهبي في "تاريخ الإسلام" قال: وقد أبان عن جهل حين شرح كتاب الرد على الجهمية في الصحيح، والجهمية أشهر من أن ينبه على بدعتهم وعلتهم.

وسيأتي تمام الكلام في المبحث الثاني في التعريف بكتاب ابن بطال.

---

(١) الذهبي، «**تاريخ الإسلام**» ج٩/٧٤١، القاضي عياض، «**ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**»، ج٨، ١٦٠.

(٢)حاجي خليفة، «**كشف الظنون**» ج١، ص٥٤١.

(٣) القاضي عياض، «**ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**»، ج٨، ١٦٠.

(٤) ابن بشكوال، «**الصلة في تاريخ أئمة الأندلس**»، ج١، ص٣٩٤.

٩- وفاته:

اتفق المترجمون لابن بطال أنه توفي سنة (٤٤٩هـ)، وذكر القاضي عياض: أنه توفي بمدينة بلنسية.

وقال ابن بشكوال: توفي ليلة الأربعاء، وصلي عليه عند صلاة الظهر، آخر يوم من صفر سنة تسع وأربعون وأربعمائة[١].

(١) ابن بشكوال، «**الصلة في تاريخ أئمة الأندلس**»، ج١، ص٣٩٤.

الفصل الثاني

التعريف بكتاب شرح صحيح البخاري لابن بطال

اسم الكتاب: "شرح صحيح البخاري" هذا المعتمد الذي اعتمده محققو الكتاب؛ إذ إن مصادر ترجمة "ابن بطال" لم تذكر له اسمًا محددًا، بل ذكروا في مصنفاته شرح صحيح البخاري، وهذا حاجي خليفة في «كشف الظنون» ٥٤١/١ في معرض ذكره لشرح البخاري، قال: شرح الإمام أبي الحسن علي بن خلف الشهير بابن بطال المغربي المالكي، المتوفى سنة ٤٤٩هـ[١].

وأما صاحب «هدية العارفين»[٢]، فقد سماه ٦٨٨/١: شرح الجامع الصحيح للبخاري.

هذا وقد طبع الكتاب باسم "شرح صحيح البخاري" ولعله اعتمادًا على ما ورد عندهم في المخطوطات المعتمدة في نشر هذا الكتاب.

المبحث الأول: منهجه في شرح الأحاديث:

لعله من باب التوافق أن البخاري لم يكتب مقدمة لصحيحه يُعرف فيها بمنهجه الذي سار عليه، أو خطته المتبعة في تصنيفه، كذلك الحال عند ابن بطال؛ فقد بدأ شرحه دون مقدمة يبين فيها منهجه في شرحه، فما هي الخطة المتبعة فيه؟ وما الباعث على تصنيف هذا الشرح؟ بدأ بشرح أحاديث صحيح البخاري مباشرة.

وكان لزامًا على من جاء بعده أن يفتش عن منهجه وأن يستقرأ كتابه، ويعالج نصوصه ليستخرج خطته المتبعة، ويمعن النظر في الأبواب والأحاديث المشروحة ليبرز لنا معالم خطته.

وهذا حاجي خليفة في "كشف الظنون" ٥٤١/١ يقول في وصف هذا الشرح:

(١) حاجي خليفة، «**كشف الظنون**» ج١، ص٥٤١.

(٢) إسماعيل البغدادي، «**هدية العارفين أسماء المؤلفين والمصنفين**»، ج١، ص٦٨٨، ط١ (إستانبول، ١٩٥١م، مصورة دار إحياء التراث).

وغالبه فقه الإمام مالك، من غير تعرض لموضوع الكتاب غالبًا. اهـ.

ولعل مراده أن الشارح ابن بطال وقف في شرحه على الفقه مبينًا أقوال العلماء في المسائل الفقهية على اختلافها، مكثرًا من قول مالك وأصحابه؛ علمًا أن موضوع كتاب البخاري فيما ذكروا في منهج البخاري أنه أظهر فيه صنعة حديثية، ونكتًا حكمية، واستنباطات فقهية.

والشارح ابن بطال لم يقف على الصنعة الحديثية عند البخاري والتي ظهرت في معلقاته في تراجم الأبواب، وتكرار الأحاديث في أبواب عدة، وغير ذلك، بل اقتصر جهده العلمي على الجوانب الفقهية وقالوا: إن فقه البخاري في تراجم أبوابه، وابن بطال كما قال المشتغلون في دراسة هذا الشرح: لم يقف على تراجم الأبواب ومدلولاتها في شرحه إلا قليلًا.

لكننا سنتعرف على طريقة ابن بطال **ومنهجه في شرحه** من خلال مطالعة الكتاب نفسه لنرى ذلك، فنقول:

١. يذكر "ترجمة البخاري" ثم يذكر الأحاديث التي يريد شرحها عقبها.

٢. يحذف أسانيد الأحاديث، ويعزوها لصحابي الحديث فحسب، مثل أن يقول: فيه عائشة كان النبي ...، ثم يسوق متن الحديث بتمامه غالبًا، وقد يحذف بعضه. وأحيانًا يذكر جزءًا من الإسناد.

٣. ثم يبدأ بالكلام على أصل المسألة الفقهية الواردة في هذا الباب، يقول: فقه هذا الباب، كذا ...، وهذا يرد في أكثر الأبواب، انظر مثلًا: باب عمرة التنعيم[(١)] ج٤، ص٤٣٨، أو يقول: في الحديث من الفقه كذا ...، أو فيه من الفقه كذا ...، انظر: ج١، ص٣٥٦. أو يقول: لا فقه في الباب، انظر مثلًا: ج٥، ص٦٦.

٤. ويشرح تراجم الأبواب غالبًا، انظر مثلًا: ج١، ص٢٦٦.

(١). ابن بطال، علي بن خلف بن عبد الملك، «**شرح صحيح البخاري**»، ج٤، ص٤٣٨، ط٢ (الرياض, مكتبة الرشد ١٤٢٣هـ).

٥. ربما كان في الباب الواحد عند البخاري عدة أحاديث بمتون مختلفة، فيعمد ابن بطال إلى ذكر متن واحد ثم يشرح، ففي: "باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء"[(١)] ج١، ص٣٤٤ حيث أورد الشارح حديث ميمونة بالمتن الأول الوارد عند البخاري، ولم يورد الطريقين الآخرين لحديث ميمونة اللذين فيهما اختلاف في اللفظ، واختلاف في الإسناد، حيث جاء الحديث الثالث من طريق ابن عباس عن ميمونة. ولم يتعرض الشارح لهذا الاختلاف المذكور.

٦. وربما أسقط ابن بطال بعض الأبواب؛ فقد أسقط "باب يهريق الماء على البول" ٣٢٧/١ الواقع بين "باب صب الماء على البول في المسجد"، وبين "باب بول الصبيان". ولعله أدرج معناه في الباب الأول المذكور.

٧. ويذكر كثيرًا غرض البخاري من الترجمة الواردة أول الباب، ومناسبة الترجمة لحديث الباب، انظر: ج١، ص٣٤٩ باب ما يقع من النجاسات في السمن، وهذه المناسبات ينقلها في الغالب عن المهلب بن أبي صفرة في شرحه، انظر: ج١، ص٣٤٤.

وقد نقل عن ابن الفخار مرة ج١، ص٣٢ قال: وإنما ذكر هذا الحديث في هذا الباب لأنه متعلق بالآية التي في الترجمة.

٨. وربما اعترض على بعض تراجم البخاري فقال مثلًا ج٤ ص٤٥: وقول البخاري في هذه الترجمة أن الرسول وأصحابه واصلوا، ولم يذكر سحوره غفلة منه ...

وتعقب البخاري مرة من ناحية الاستدلال معلقًا على قوله في ترجمته: باب القسمة وتعليق القنو في المسجد ج٢، ص٧٣، فقد نقل عن ابن المهلب أنه ليس في هذا الباب تعليق قنو في المسجد، وأغفله البخاري.

٩. ويذكر أحيانًا معنى الترجمة مع معنى الحديث الوارد بعدها دون فصل بينهما، انظر: ج٢، ص١٠٨ باب الأسير أو الغريم يربط في المسجد.

---

(١) . ابن بطال، علي بن خلف بن عبد الملك، «**شرح صحيح البخاري**»، ج١، ص٣٤٤.

وأحيانًا يصرح بأنه أدخل معنى باب سبق قبله، ويقول: أغنى عن إعادته، انظر: ج٢، ص٣٣٥.

١٠. إذا تكررت الأحاديث أحال ابن بطال على الموضع المتقدم أو المتأخر، قال في باب إثم من قتل معاهدًا بغير جرم ج٥، ص٣٤١: سيأتي الكلام في هذا الحديث في الديات والعقول إن شاء الله.

١١. ويذكر ما يحتمله الحديث من معانٍ، كأن يقول: يحتمل كذا ...، ويحتمل كذا، ثم يرجح أحد الاحتمالين بدليلٍ أو أدلةٍ. مثال ذلك ما جاء في باب إذا غسل الجنابة أو غيرها فلم يذهب أثره ج١، ص٣٤٤.

١٢. وإن كانت المسألة المعروضة خلافية، ذكر اختلاف العلماء فيها، وعزا كل قول إلى صاحبه، ثم يتبع كلَّ قول بالأخبار والآثار لتكون كأدلة على كل قول. انظر: ما جاء في أول كتاب الغسل ج١، ص٣٦٧.

١٣. وربما تكلم ابن بطال في رجال إسناد حديث معين مما أورده في أدلته، وذلك لبيان حاله، وهو قليل جدًّا. فمثلًا: في باب الوضوء قبل الغسل ج١، ص٣٦٩، ذكر خبر علي الذي يرى الوضوء بعد الغسل –وهو يعارض خبر ابن عمر الذي لا يرى الوضوء بعد الغسل– وساق إسناده، وذكر أنه مرسل، ثم نقل عن ابن معين قوله: أبو البختري لم يسمع من علي. ويريد بذلك أن خبر علي لا يصح، ولا يعارض خبر ابن عمر، الموافق لأحاديث البخاري الواردة في هذا الباب.

وربما رجح أحد أحاديث البخاري على غيره؛ فمثلًا قال في باب الحدود كفارة: فيه عبادة، وقال: لأن حديث عبادة أصح من جهة الإسناد.

١٤. وابن بطال لا يقف عند معاني الآيات القرآنية التي يتشهد بها البخاري أول الأبواب، بل يهجم على المعنى الفقهي. ففي كتاب الغسل صدَّر البخاري الكتاب بآيتين استشهد بهما، لكن الشارح بدأ الشرح بقوله: اختلف العلماء في صفة الغسل الذي عنى الله في هاتين الآيتين؛ فقالت طائفة: يجزئ الجنب الانغماس في الماء دون إمرار اليد على جسده،

هذا قول الحسن وعطاء ...، وبه قال الثوري والكوفيون والأوزاعي والشافعي وأحمد ...

وقالت طائفة: لا يجزئه حتى يمر يديه على جسده، هذا قول ...

ثم ذكر الشارح أدلة الطائفة، وهو دليل لغوي إضافة، إلى حديث عائشة وميمونة اللذين أوردهما البخاري في الباب الذي بعده، ثم أتبع ذلك بذكر أدلة الطائفة الثانية، ومنهم مالك، وهو دليل عقلي.

ومن هذا المثال نرى أن ابن بطال اتبع الخطة التالية:

ذكر قول كل طائفة، ثم نسب كل قول إلى قائله من السلف، ثم ذكر من أخذ به من أصحاب المذاهب، ثم ذكر أدلة كل طائفة منهم ومستندهم.

١٥- شرح غريب الألفاظ عند ابن بطال قليل جدًّا، وأظن أن ابن بطال لا يلجأ إلى ذكر الغريب إلا عند الحاجة إليه، وهو الاستدلال الفقهي.

فمثلًا ذكر في باب صب الماء على البول ٣٣١/١ أقوال أئمة اللغة في معنى "السّجل "و "الذنوب"، حيث نقل قول ابن دريد والخليل وابن مهدي وأبي حاتم فيهما.

وفي باب البول عند سباطة قوم ج١، ص٣٣٥ فسر معنى السباطة.

وأحيانًا يقول: في هذا الحديث ألفاظ كثيرة من الغريب، انظر: باب المساجد التي على طرق المدينة والمواضع التي صلى فيها الرسول ج٢، ص١٢٦. ويبدأ أحيانًا بقوله: تفسير الغريب، قوله كذا ... ج٢، ص٤٥٢.

ويورد ابن بطال الأقوال الفقهية المتعددة في أحاديث الباب حيث ينقل أقوال فقهاء الصحابة والتابعين غير مسندة، وينقل أقوال الأئمة الفقهاء كالشافعي وأبي حنيفة وما سواهما كالثوري، ويتوسع في ذكر قول مالك وأصحابه مع التوجيه والترجيح وذكر الأدلة.

مثال ذلك ما جاء في مسألة الوضوء بالنبيذ ٣٦٠/١ حيث سرد الأقوال المتعددة، ثم ذكر الخلاف المشهور عن أبي حنيفة، ثم نقل بالإسناد عن الطحاوي أحد أئمة الحنفية القولَ في تلك المسألة.

١٦. منهجه في شرح الأحاديث منهج الفقهاء في الاستدلال؛ حيث يقف على

المعاني المستفادة من الأحاديث والأحكام ثم مقارنتها بالأدلة والأقوال المخالفة، ثم ترجيح أحد الأقوال أو دفعها. ومسألة الوضوء من النبيذ السالف ذكرها مثال على هذا.

هذا ومما وقفت عليه من دراسات الباحثين المعاصرين ما كتبه الدكتور جمعة فتحي عبد الحليم في كتابه "روايات الجامع الصحيح ونسخه (دراسة نظرية وتطبيقية)"[1] قال في معرض كلامه على شرح ابن بطال ٢/٨٢٠:

١٧– "يعتبر شرح ابن بطال من نماذج الشروح التي حدث فيها اختلاف كبير في التقديم والتأخير والحذف والإثبات في نص الصحيح، وغالب الظن أن ذلك بناء على ما جاء في نسخته من الصحيح".

١٨– وقال: "شرح ابن بطال يعتبر كتاب فقه، حيث اهتم ابن بطال بالجوانب الفقهية في أحاديث الصحيح، ولذلك لم يتعرض لشرح كل كتب الصحيح فضلًا عن أبوابه، بل جاء اهتمامه بما له متعلق بالأحكام الفقهية وخاصة المذهب المالكي، فهناك كتب في الصحيح لم يشرح عليها أصلًا، منها: بدء الخلق والتفسير والفضائل ومناقب الصحابة والمغازي".

١٩– "ولا يهتم ابن بطال بسوق الأسانيد، فهو يقوم بحذف الإسناد من أول الحديث ويبدأ بذكر الصحابي راوي الحديث، وأحيانًا يذكر بعض الإسناد الذي له تعلق بالمتن".

فمثلًا قال في باب البول عند صاحبه ١/٣٣٦: (فيه: حذيفة: رأيتني ...).

وقال في باب البول عند سباطة قوم ١/٣٣٦: (فيه أبو وائل قال: كان أبو موسى الأشعري ...).

٢٠– "وأما المتون فيسوقها على أحوالٍ حيث يختصرها: فيكون اختصارها من أولها

١( )جمعة فتحي عبد الحليم، «**روايات الجامع الصحيح ونسخه**»، ج٢، ص٨٢٠، ط١ (مصر، الفيوم، دار الفلاح، ١٤٢٤هـ).

أحيانًا، وأحيانًا أخرى من وسطها، وكثيرًا ما يختصر آخرها، ويقول: (... الحديث)، وأحيانًا يذكر الحديث بالمعنى أو ما يدل عليه إذا كان مشهورًا بين العلماء.

٢١- "وأحيانًا يدمج بين بعض الأبواب، فيذكر الحديث ثم يقول: وترجم له بباب كذا، ثم لا يذكر الباب".

٢٢- "ويترجم أحيانًا لبعض الأبواب ويعرض عن ذكر أحاديثها وشرحها لعدم تعلقها بشيء من الفقه، ثم يقول في هذه الأبواب: ليس فيه فقه، أو: لا فقه في هذا الباب".

مثاله ما جاء في باب الفحولة من الخيل ج٥، ص٦٦، قال: لا فقه في هذا الباب.

أسقط ابن بطال "باب يهريق الماء على البول" ٣٢٧/١ الواقع بين "باب صب الماء على البول في المسجد"، وبين "باب بول الصبيان". ولعله أدرج شرحه في الباب الأول المذكور.

٢٣- ثم قال الدكتور فتحي[١]: منهج المصنف هكذا أوجد صعوبة في تحديد الرواية التي اعتمدها الشارح، وخاصة أنه لم يذكر أسانيده لرواية الصحيح كما فعل كثير ممن تعرضوا لشرح الصحيح، فأصبح الأمر متروكًا للاجتهاد والاستنباط. وذكر أن الروايات المشهورة في بلاد المغرب هي:

- رواية عبد الله بن إبراهيم الأصيلي (٣٩٢هـ).
- رواية أبي الحسن القابسي (٤٠٣هـ).
- رواية أبي نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ).

ثم قال بعد ذلك: "ومن يتتبع النصوص الواردة في هذا الشرح ومع مقارنتها بروايات الصحيح يجد الكثير منها موافقًا لرواية الأصيلي ورواية النسفي، ولذا أشار ابن حجر في كتاب الأذان، باب رقم (١٢٦) بعد الحديث (٧٩٩) قوله: "باب" كذا للجميع بغير ترجمة إلا للأصيلي فقد حذفه, وعليه شرح ابن بطال".

(١) جمعة فتحي عبد الحليم، «**روايات الجامع الصحيح ونسخه**»، ج٢، ص٨٢٠.

ثم ذكر أن أشهر الروايات عند المغاربة كانت تعتمد على رواية أبي زيد المروزي ورواية النسفي عن الفربري. اهـ.

وأقول: وجاء في باب بول الصبيان ٣٣٢/١ أن الشارح ابن بطال اعتمد رواية الأصيلي وقارن بغيرها، حيث قال: قال الأصيلي: انتهى آخر حديث أم قيس إلى قوله: "فنضحه"، وقوله: "فلم يغسله" من قول ابن شهاب، وقد رواه معمر عن ابن شهاب فقال فيه: "فنضحه"، ولم يزد.

وأخيرًا نستطيع القول أن شرح ابن بطال شرح فقهي، وأنه لا اشتغال له بالصنعة الحديثية، فلا يقف عند صنعة البخاري في كتابه، ولا ذكر وصل لمعلقات البخاري وغير ذلك من المسائل الحديثية.

المبحث الثاني: مصادر الشارح في كتابه:

ولا بد للواقف على هذا الشرح من معرفة بعض مصادر المصنف، وهي:

١- ما نقله ابن بطال من شروح البخاري السابقة عليه؛ فقد نقل من شرح شيخه أبي القاسم المهلب بن أبي صفرة، نقل عنه مباشرة دون واسطة، حيث قال في أول شرحه ٣١/١: قال لي أبو القاسم المهلب بن أبي صفرة ...، ويكثر النقل عنه في مواضع مختلفة، ينظر: ٣٤٩/١ و/٣٥٢.

٢- مصادر الحديث المعروفة من السنن والصحاح والمصنفات، وهي المصدر الأهم عند ابن بطال للآثار المروية عن السلف من الصحابة والتابعين.

٣- كتب مشكل الحديث وبيانه، مثل كتاب ابن فورك «مشكل الحديث»، ولم يسم كتابه، وكتاب الطحاوي «شرح مشكل الآثار»، وقد أكثر النقل عنه.

٤- ما نقله ابن بطال عن أئمة من أهل العلم من الفقهاء، مثل: كتاب ابن القصار المالكي في الخلافيات، أو كتاب «الخلافيات» للطبري، أو كتاب ابن المنذر «الأوسط»، وعنه نقل الكثير من المسائل الفقيهة الخلافية، سواء خلافيات فقهاء السلف أو أصحاب المذاهب.

٥- مصادر فقه مالكي كـ«المدونة» لسحنون، و«العتبية» لمحمد العتبي.

٦- مصادر لغوية نقل عنها تفسير الغريب، مثل «غريب أبي عبيد»، وكتاب الخليل بن أحمد وابن دريد.

٧- مصادر أخرى لم نقف على أسمائها، بل نقل عنها ابن بطال باسم الأعلام فحسب.

المبحث الثالث: مميزات هذا الشرح:

١- لعل الأهم في هذا الباب أن شرح ابن بطال هو من أقدم الشروح من بعد شرح الخطابي لصحيح البخاري "أعلام الحديث".

٢- اعتناؤه بنقل أقوال مالك وأصحابه؛ في حين غابت عنا كثير من كتبهم.

٣- كتابه هذا حافل بذكر الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين ومن دونهم في باب الأحكام والفتاوى الفقهية.

٤- يعد هذا الشرح مهمًّا باعتبار أن المتأخرين أكثروا النقل عنه، كابن حجر العسقلاني في «فتح الباري»، والعيني في «عمدة القاري» وغيرهما.

٥- يعد مصدرًا علميًّا ومعلمًا هامًّا مما تركه لنا أهل الأندلس.

المبحث الرابع: المآخذ على هذا الشرح:

لقد ذكر العلماء والباحثون ملاحظاتهم ومآخذهم على هذا الشرح وأهمها:

١- ما ذكر الحافظ الذهبي في "تاريخ الإسلام" ٧٤١/٩ حيث قال: وكان ينتحل الكلام على طريقة الأشعري، وقد أبان عن جهل حين شرح كتاب الرد على الجهمية في الصحيح، والجهمية أشهر من أن ينبه على بدعتهم وعلتهم, ومقصود البخاري بتلك الأبواب من أوضح الأشياء, فإنهم قائلون خلافها, فظن ابن بطال أنهم المجسمة, وأن مقصود البخاري الرد على المجسمة فقال: تضمنت ترجمة هذا الباب أن الله واحد, وأنه ليس بجسم, فالنظر إلى سوالفهم, وما علمنا أحدًا من الجهمية قال بأن الله جسم؛ بل هم يُكفرون مَن جسّم,

وبالجملة فلا خير بالطائفتين[١].

٢- ما ذكره حاجي خليفة كما سلف أنه لم يتعرض لموضوع الكتاب غالبًا.

وقصد أنه أخذ الجانب الفقهي وأهمل ما سواه مما قصده البخاري في صحيحه.

٣- تعرض بالشرح على تراجم الأبواب قليلًا مع أنهم قالوا: فقه البخاري في أبوابه.

٤- لم يذكر مناسبات الأبواب والتراجم إلا قليلًا.

٥- لم يقف ابن بطال عند معلقات البخاري في الأبواب والتراجم، لا شرحًا ولا وصلًا لأسانيدها وتخريجها، ينظر مثلًا: باب أبوال الإبل والغنم ١/٣٤٦، وقد ذكر حديث أبي موسى المعلق في الصلاة في دار البريد والسرقين، ولم يتعرض له فقهيًّا، ولم يذكر من وصل إسناده.

(١) الذهبي، «**تاريخ الإسلام**» ج٩/٧٤١، القاضي عياض، «**ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**»، ج٨، ١٦٠.

الخاتمة

في نهاية هذه الدراسة يمكننا استخلاص بعض النتائج، أبرزها:

. أن ابن بطال من علماء الفقه المحدثين الذين شرحوا صحيح البخاري.

. وأن هذا الشرح مرجع للفقه المقارن حول أحاديث الأحكام حيث حشد أقوال الفقهاء من السلف، وقد أولى للفقه المالكي عناية خاصة.

. وأن حاله حال الشروح القديمة التي لم تكن تشرح كل ما ورد في الصحيح، فإن كان الخطابي وقف في شرحه عند شرح الغريب ودلالات الألفاظ، وابن رجب الحنبلي وابن حجر اشتغلا بالصنعة الحديثية وغيرها، فإن ابن بطال وقف عند الفقه والاستدلال الفقهي.

ويوصي الباحث بأمرين اثنين:

. أن تفرد دراسة خاصة بمنهج ابن بطال الفقهي، الذي يقوم على معرفة استدلالاته الفقهية من حيث قواعد أصول الفقه التي اتبعها في الاستنباط واعتماد اللغات ودلالاتها، ومنهج الترجيح بين الأدلة، سوى الترجيح بقوة الإسناد.

. والأمر الآخر: أن يعاد نشر شرح ابن بطال مع تخريج أدلته، وتوثيق النقولات فيه، الفقهية واللغوية، فهي عماد الفقهاء في الاستدلال.

والحمد الله رب العالمين، وصلى الله على عبده المصطفى وعلى آله وصحبه وسلم.

المصادر والمراجع

. إبراهيم مصطفى وآخرون، (١٩٨٥)، **المعجم الوسيط**، ط٥، ص٤٩٦، ط١ (القاهرة، مجمع اللغة العربية).

. إسماعيل البغدادي، (١٩٥١) **هدية العارفين أسماء المؤلفين والمصنفين**، ج١، ص٦٨٨، ط١ (إستانبول ، مصورة بيروت دار إحياء التراث).

. ابن بشكوال، خلف بن عبد الملك، (١٣٧٤هـ)، **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس**، ط٢ (القاهرة, مكتبة الخانجي).

. ابن بطال، علي بن خلف بن عبد الملك، (١٤٢٣هـ)، **شرح صحيح البخاري**، تحقيق: أبو تميم؛ ياسر بن إبراهيم، ط٢ (الرياض، مكتبة الرشد).

. جمعة فتحي عبد الحليم، (١٤٢٤هـ)، **روايات الجامع الصحيح ونسخه**، ج٢، ص٨٢٠، ط١ (مصر، الفيوم، دار الفلاح).

. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي، (١٩٤١)، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**, د. ط (بغداد, مكتبة المثنى).

. الذهبي، مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان، (٢٠٠٣) **تاريخ الإسلام**، تحقيق: بشار عواد معروف، ط١ (بيروت، دار الغرب الإسلامي).

. الزركلي، خير الدين بن محمود، (١٤١٨هـ)، **الأعلام**، ط١٥ (بيروت، دار العلم للملايين).

. عياض، عياض بن موسى اليحصبي القاضي، (١٩٦٥ وما بعدها)، **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**، تحقيق جماعة، ط١، (المغرب، مطبعة فضالة).

. ابن منظور، مُحَمَّد بن مكرم بن علي، (١٤١٤هـ) **لسان العرب**، ط٣، (بيروت، دار صادر).